حرية
عدالة
مواطنة

البديل

اسبوعية-سياسية-مستقلة

رئيس التحرير : حسام ميرو

العدد (١٤٧) ٢٠١٤/٠٧/٦ م | www.al-badeel.org | Issue (147) 6/07/2014

«الدولة الإسلامية» في ميزان سؤال الحاضر والمستقبل

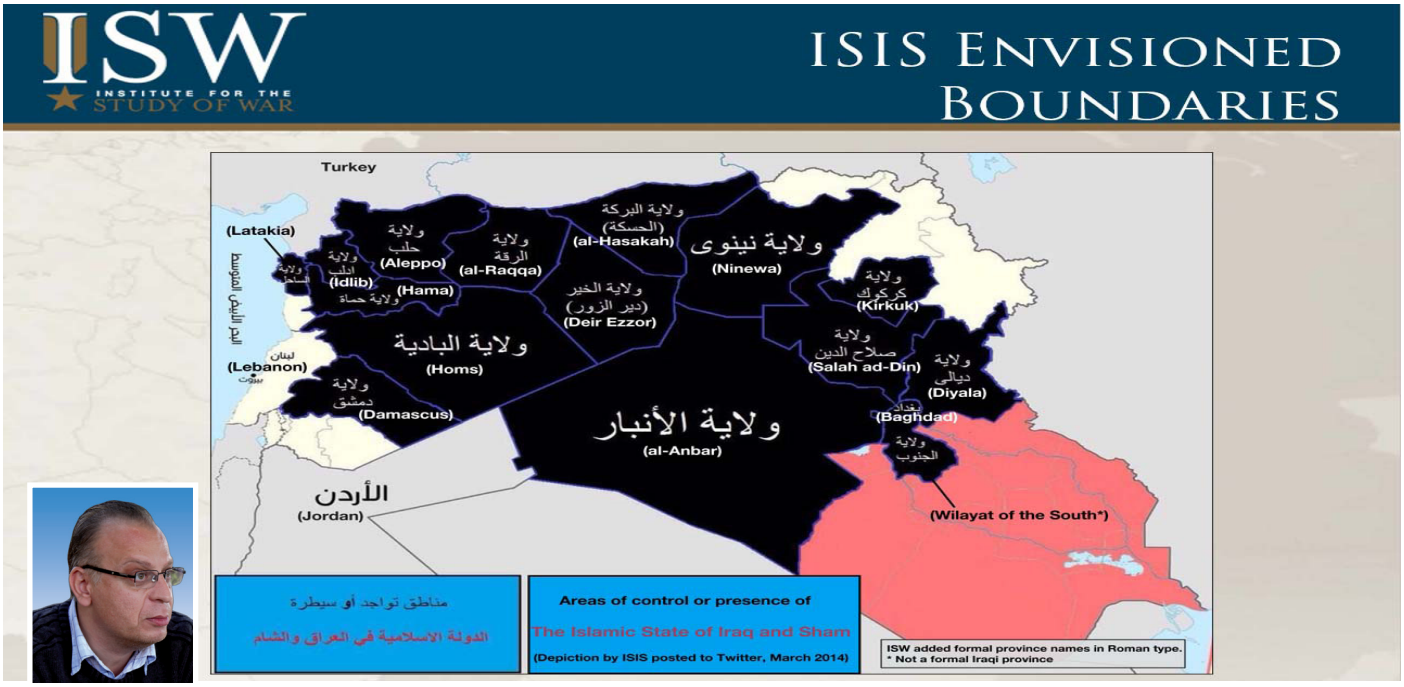

حسام ميرو

أعلن "داعش" إقامة الدولة الإسلامية في نهاية شهر يونيو/ حزيران الماضي، وتبنى اسم "الدولة الإسلامية" عوضاً عن اسم "الدولة الإسلامية في العراق والشام"، وذلك في إشارة واضحة إلى أن ما سمي بدولة الخلافة لا تعترف بسوريا والعراق بوصفهما كيانين منفصلين، وقد لاقى هذا الإعلان استهجاناً كبيراً، حتى أن قوى إسلامية رفضت مثل هذا الإعلان، لكن التنظيم الذي بات يمتلك إمكانات بشرية وعسكرية ومالية كبيرة لا يكترث بصيحات الاستهجان والتنديد والاستنكار، فقدرته على تغيير المعادلات على الأرض تجعل من بيانات الاستنكار مجرد ظاهرة لفظية/ شكلية لا معنى لها بالنسبة للتنظيم.

وما يعنينا في سياق إعلان دولة الخلافة هو الأسئلة التي أثارها هذا الإعلان، خاصة أن هناك من يرى أن "الدولة الإسلامية" ظاهرة مؤقتة، وحركة مضادة للتاريخ، وتالياً لن تقوى على الاستمرار، خاصة مع وجود محيط كبير من الأعداء، وخطرها على أوروبا والولايات المتحدة، وهو ما لم تخفه الكثير من المقالات التي نشرت في الصحف البريطانية والأمريكية.

لكن، حقاً، هل هناك مفهوم محدد لما هو مع حركة التاريخ وما هو مضاد لها؟، وأيضاً، من يمكن له الجزم بما ستكون عليه حركة التاريخ؟.

في عام 1947 كان يعتقد العرب أن "إسرائيل" كيان لا يمكن له البقاء، ورفضوا قرارات أممية كان بإمكانها أن تعطي الفلسطينيين جزءاً كبيراً من أرضهم التاريخية (القرار 181 عام 1947)، لكن التاريخ مضى عكس ما اشتهى العرب، وتحولت إسرائيل إلى قوة رئيسية في المنطقة، وأحد الأعمدة الاستراتيجية في تحديد السياسات، وبينما اليوم يشهد المشرق العربي، أو ما كان يدعى ب "دول الطوق" ما يشبه الانهيار، فإن إسرائيل تتمتع بحالة من الاستقرار، بل والشعور بالارتياح لما يجري، وتغيّر الصراع من كونه صراعاً بين العرب وإسرائيل إلى صراع سني شيعي.

قد يسأل البعض: ما وجه المقارنة بين مثال "إسرائيل" ومثال "الدولة"؟.

إن التفكير غير المطابق للواقع، والمدفوع برؤية اختزالية للتاريخ، هو إحدى مشكلات الفكر السياسي، وهو مطب خطير للنخب الفكرية والسياسية، حيث لا يرى هذا الفكر في الواقع إلا ما يتوافق مع رغباته، أو مع رؤيته للتاريخ كخط مستقيم يسير إلى الأمام، والتي لا تأخذ بعين الاعتبار مسألة النكوص التاريخي بعين الاعتبار، ما يجعلها دائماً متفاجئة بمجريات الأحداث، فبينما هي غارقة في أوهامها يتحرك التاريخ بعكس رؤيتها وتحليلها ومصالحها.

نحن، نواجه اليوم خطر مثل هذا الفكر، والذي كان أحد أسباب قصور المواجهة مع "إسرائيل"، وهو ربما يكون أحد أسباب عدم قدرتنا على مواجهة الموجة الراديكالية التي تجتاح المنطقة، والتي تحوّل الصراع من صراع نحو بناء الدولة الوطنية الحديثة بشعارات الحرية والعدالة والديمقراطية والمواطنة إلى صراع مذهبي سني– شيعي، وإعادة إنتاج الاصطفافات المجتمعية والسياسية وفقاً لهذا الصراع.

القائلون بزوال "الدولة الإسلامية" ولو بعد حين، لا يستطيعون تحديد ماهية الأوضاع المستقبلية، فلم تعد المسألة مسألة قيام جماعة مثل "داعش" بإعلان دولة الخلافة، وإسقاط سايكس– بيكو، وإنما المسألة تتعلق بديناميات الصراع التي يمكن لها أن تقضي على أية فرصة لبناء حالة استقرار، وإنتاج أنماط جديدة داخل الواقع الاجتماعي والاقتصادي لا تسمح بخلق روافع لإنهاء الصراع، بل تكرس صراعاً مفتوحاً بين قوى داخلية (تنظيمات، ميليشيات، فصائل، أمراء حرب).

في واقع كهذا، ربما نرى أكثر من دولة إسلامية، في صراع على الشرعية، وهو أمر موجود إلى حد بعيد الآن، لكن من دون حالة إعلان، ففي الكثير من المناطق تهيمن قوى إسلامية في حالة خلاف مع "الدولة الإسلامية"، لكنها أسست لمحاكم شرعية، ولها زعيمها، وهو بمثابة أمير غير معلن، لكن معترف به من أهل المنطقة، وهو من يعقد الاتفاقيات، وهو الذي يوزع الدعم، وتتنامى بين أيديه الثروة والسلاح.

إن توقع تلاشي سريع للدولة الإسلامية هو أمر يجب أن يكون سابق لأوانه، إذ لا روافع عملية لبروز قوة قادرة على تدميرها، وتقليصها، و"ربما" هناك كثر من لديهم دوافع مصلحية في استمرار هذه الظاهرة، والاستفادة منها، لكن ذلك كله، سيكون على حساب المنطقة وشعوبها ومستقبلها.

مبادرة لمركز «الشرق»: تشكيل هيئة تفاوضية مشتركة تستند إلى جنيف 1

أطلق مركز الشرق للبحوث في دبي مبادرة تتعلق بالأزمة السورية، وذلك انطلاقاً من دراسة أصدرها مؤخراً بعنوان "سوريا والصراع على المستقبل"، وجاءت المبادرة نتيجة لتوصيف الوضع السوري، وتحليل نقاط القوة والضعف لدى الأطراف الفاعلة في الأزمة السورية من نظام ومعارضة، معتمداً في ذلك على المقاربة الموضوعية البحثية.

وجاء المحور الأول في الورقة بعنوان "الأزمة السورية في خضم عثرات مقاربة الإدارة الأمريكية للمنطقة"، والذي حدد عناصر المقاربة الأمريكية للانتفاضة السورية، وهي بحسب "الورقة" : "أولوية العلاقة والتعاون والتنسيق مع روسيا في إدارة جملة من العمليات السياسية والدبلوماسية خصوصاً فيما يتعلق بالملف النووي الإيران، وأولوية المفاوضات مع إيران على سواها من محاور الأزمات في المنطقة، سواءً في بعدها النووي أو في بعدها الاستراتيجي الإقليمي وفي عملية بناء الثقة مع إيران واظهار صدق نوايا الإدارة تجاه الدولة والنظام ونفوذ إيران في المنطقة، و اعتماد رئيسي أدى للانسياق وراء نظرية حتمية صعود الإسلام السياسي كعامل تغيير مؤسس في منطقة الشرق الأوسط في ظل تداعيات الربيع العربي".

ونتيجة للمقاربة الأمريكية فإن السلوك الأمريكي "انعكس بصعود عار م للنقمة على الولايات المتحدة في صفوف سنة المشرق العربي، وصعود مقولات تواطئها مع إيران والشيعة في المنطقة على حساب السنة الذين يشكلون الكتلة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الرئيسية في المنطقة. وتجلى ذلك بوضوح كبير أيضاً من خلال صعود القوى الراديكالية الإسلامية في صفوف المعارضة السورية، وتجلى أيضاً بتحالف عملي بين القوى العلمانية والعشائرية والإسلامية المعتدلة في العراق مع القوى السنية الأكثر راديكالية".

وتؤكد الورقة البحثية على أن الولايات المتحدة الأمريكية تركت الأزمة السورية تذهب إلى المآل التي وصلت إليه طالما أنها تبقى في إطار الجغرافيا السورية "لقد ساد سلوك الإدارة الراهنة منطق إمكانية الإبقاء على الأزمة السورية بلهب منخفض في حين يستمر تفكك الدولة، وينهار المجتمع، وتنهار المناعة الأمنية للبلاد طالما أنها لا تطرش للخارج. كل ذلك كان يتم بذريعة استعصاء مجلس الأمن وبذريعة ضعف المعارضة وانقسامها، وبذريعة أن الولايات المتحدة لا تجد في صفوف المقاتلين السنة قوى معتدلة يمكن أن تثق بها، وبذلك كان مكتوباً على الأزمة السورية، أن تتعفن وتطلق المزيد التفكك في محيطها الإقليمي من دون أن تطرش للخارج، وبالرغم من تحذيرات كبار الدبلوماسيين الدوليين من استحالة ذلك".

وقام البحث بتحليل مقومات الوضع الراهن للانتفاضة السورية، وخلصت الورقة إلى وجود

تشكيل هيئة تفاوضية مشتركة برعاية المندوب المكلف من الأمم المتحدة الخاص بالأزمة السورية

عاملين رئيسيين، وهما "تفكك الدولة بصفتها العقد الجامع للسوريين"، و"صعود الهويات الطائفية"، وبهذا الصدد حدد المركز جوهر رؤيته لمسألة تفكك الدولة، وهي "إن تفكك الدولة يستند إلى انهيار منظومة هيبة الدولة، وتداعي مقومات العقد الوطني الجامع المؤسس لوحدة البلاد، والانهيار شبه الكامل لمنظومة الولاء في المجتمع وفي جهاز الدولة ذاتها، ناهيك عن ظهور أمراء الحرب داخل أجهزة الدولة".

ويذكر البحث ملامح تفكك الدولة، ومنها "التفكك الاقتصادي"، و"التفكك المؤسسات والخدمات"، و"التفكك الدولتي/ النظام".

أما القوى المسيطرة على الأرض فقد حددها البحث بأربع قوى، وهي "الجيش السوري برفقة الميليشيات الطائفية الموالية له، (جيش دفاع وطني، ميليشيات شيعية لبنانية وعراقية، والمعارضة المسلحة التي تتشارك في إدارة المناطق المحررة، (جيش حر – جيش إسلامي)، والدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش"، و PYD في المناطق الكردية".

وحللت "الورقة" عناصر قوة المعارضة، وعوامل ضعفها، ورأى مثلاً أن "لامركزية المعارضة وقدرتها على البقاء والانتشار، وقدرتها على كسر استئثار النظام بالسيادة والاعتراف الدولي، ووجود تمويل ذاتي عند بعض أطرافها" هي عوامل قوة للمعارضة، بينما "يشكل غياب القيادة، وعدم الوضوح السياسي، وافتقادها القدرة على محاربة القوى الإرهابية، وفشل الائتلاف في توحيد القوى السياسية، ومحدودية الدعم الخارجي" هي عوامل ضعف المعارضة.

وجاء في البحث أنه من الضروري إطلاق مبادرة سياسية، تستند إلى قرار جنيف 1

وتهدف إلى "وقف حالة النزيف والتذري، وانهيار البنى المجتمعية، ومواجهة الإرهاب بوجهيه المتمثلين بالنظام وقوى التطرف، وإخراج القوى الأجنبية كافة (ميليشيات وأفراد)، وتبريد الصراع داخلياً، ووضع الأزمة السورية على مسار حل وطني يستند إلى جنيف 1، ومعالجة الأوضاع الإنسانية للمدنيين".

وتنطلق المبادرة بحسب الورقة البحثية من "تشكيل هيئة تفاوضية مشتركة برعاية المندوب المكلف من الأمم المتحدة الخاص بالأزمة السورية، تجمع طرفي الصراع، وتتخذ قراراتها بالتوافق" وتم تحديد عدد من المهام للهيئة التفاوضية، وهي: خفيض مستوى القتال، والبحث والعمل على وقف شامل لإطلاق النار، ورسم خطوط التماس.

تحديد مساحات خضراء يعيش فيها المدنيون، ويتم وضعها خارج الصراع، ورفع الحصار عن كل المناطق.

تفكيك الإرهاب وبناه الموجودة لدى أطراف الصراع، واخضاع الصراع للقواعد الدولية فيما يتعلق بالمدنيين.

إدخال المساعدات بشكل فوري إلى جميع المدن والمناطق المحتاجة.

البحث في عملية إعادة المهجرين، والبدء بها حيثما أمكن ذلك.

تسوية أوضاع المواطنين الناجمة عن الصراع.

كما تشترط المبادرة أن تشكيل مثل هذه الهيئة ينبغي أن يتم بقرار صادر عن مجلس الأمن، وأن يتم تدعيمه بمراقبين دوليين في الميدان".

وذكرت الورقة أن هذا البحث، وما تضمنه من تحليل، بالإضافة إلى المبادرة قد جاء من خلال "ورشات العمل المتتالية التي قام بها المركز في محاولة لتقييم التحديات التي تواجه المسيرة الدرامية الفادحة للانتفاضة السورية".

تركيا: «سوريون» متسولون بين الحاجة الفردية والاسترزاق «المؤسساتي»

اسطنبول- ياسر بدوي:

يتعرض السوريون إلى حملات إعلامية لتشويه سمعتهم ، واتهامهم بالتسول ، ضمن حملة التشويه العامة التي تتعرض لها الثورة السورية ، ولكن ما هو الواقع بعيدا عن التضخيم و التشويه والمبالغة في هذا الأمر من خلال مشاهدات عينية ، هل التسول أصبح ظاهرة في اسطنبول ، وما هي الحالات الاجتماعية الموجودة ،و ما أشكال التسول الحقيقي؟ .

يعتقد البعض أن رؤية شاب أو طفل يتسول في الشارع، ويجيد جملاً ومفردات مدروسة هو المتسول ، ويتجاهل هذه البعض حالات التسول الحقيقي، والتي تمارسها مؤسسات سياسية و اجتماعية و إغاثية ، والتي تتلقى الأموال من دول و فعاليات شعبية باسم الشعب السوري، و يذهب هذا المال إلى جيوب أصحاب هذه المشاريع .

أما التسول المقنع فيمكن النظر اليه من عدة زوايا، منها موضوعي و أخرى تقع ضمن خانة الاسترزاق. الموضوعية أن غالبية الشعب السوري فقد عمله ومصادر دخله، ومع طول الأزمة فقد جميع مدخراته، وفرص العمل غير متاحة، وتحديداً أصحاب الاختصاصات ، مما يجعل هؤلاء يفكرون في مصدر للعيش و الاستمرار في الحياة، خاصة مع انعدام أي إمكانية للعودة إلى سوريا أو إيجاد البدائل، والاسترزاق هو التسول من الجهات الداعمة على الصعد كافة.

ج . ع عالم دين و خطيب مسجد تقدم بمشروع وكالة أنباء لجهة داعمة و حصل على مبلغ من المال صرفه على زوجاته الثلاث، بعد أن استخدم أسماء صحفيين مهنيين معروفين، ويبرر هذا العمل «أنه في حالة ثورة» ، و«أغلب من يعملون في الإعلام ليس لهم معرفة مسبقة بالصحافة» ، ويرفض الانتقاص من شأنه فهو يرى نفسه أنه أهم من ألف صحفي ، والنتيجة أنه أوجد الذريعة التي تمكن من خلالها تسول الدعم لمصلحته الشخصية.

صحفي معروف في عالم الإعلام الثوري قال : أنه أبقى على الموقع الالكتروني من أجل أن (يشحذ) عليه وباسمه، و لا يترك مؤتمراً أو اجتماعا للداعمين إلا و يذهب إليه !.

وبالعودة الى المتسولين العلنيين في الشوارع ، فهي مجرد حالات يمكن أن يجدها المرء في أية بقعة من العالم.

ومن خلال تجربتي في العمل الإعلامي في العاصمة دمشق (سابقاً) تابعت مسألة التسول، وكنت ألاحظ أنها تتفاقم عندما تهمل ، وتقل لدرجة الانعدام عندما تعالج ، فعندما كان موضوع التسول مسؤولية الجمعيات الخيرية في دمشق ، استطاعت تلك الجمعيات مكافحة الظاهرة عن طريق حل أسبابها بالمتابعة و العلاج ، وبعد أن تكفلت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بأمر المتسولين عادت الظاهرة الى الوجود وتفاقمت، وهنا في اسطنبول فإن المتسولين من السوريين في معظمهم هم الذين امتهنوا سابقاً المهنة ذاتها في سوريا، واستفادوا (هنا) من القوانين التركية المتسامحة مع السوريين، والعطف الذي يلقاه السوري فتمادوا .

ياسمين فتاة جميلة في العشرين من العمر ، ترفض النصائح ، والعمل في أحد البيوت ، أو في معمل خياطة ، لأن المطلوب منها أن تتسول و تأتي بالأموال المضاعفة عن عمل قد تقوم به، وتنهي حديثها معنا ، أعطني ثمن الطعام الله يخليك .

امرأ ة تأتي كل يوم إلى فندق «حميدو» و تتسول من الطاولات الخارجية، أثارت عطف أحد السوريين الميسورين، فنقدها مبلغاً مقداره 20 دولاراً أمريكيا ، سألناها من أين أنت ؟ أجابت من الشام .. من منطقة اسمها حمص ... ومن باب عمر ؟؟ لا تعرف سوريا لكنها تمتهن التسول باسم السوريين . وهذا ينسحب على العديد من المتسولين العرب الذين يطلبون العون على أنهم من سوريا.

الطفل زيد ، 15عاماً، من حلب، يقيم هو وأمه وأخته في اسطنبول، بينما يقيم والده، الذي يعمل بالتسوّل أيضًا، بحسب قوله، في مدينة أخرى في تركيا . يتسول زيد يوميًا بالقرب من محطة الميترو في منطقة «أكسراي»، حاملا ورقة كتب عليها باللغة التركية «أنا من سوريا، وضعي سيّئ، الله يرزقك، أحتاج إلى مساعدة».

يقول زيد إنه لا يحب التسول، ولكنه اضطر للعمل بهذه المهنة– كما يسميها – للحصول على النقود كي يدفع الأجر الشهري لصاحب المنزل الذي يعيش فيه مع أسرته، ويضيف: أجمع أحيانًا مائة ليرة (تركية) وأحيانًا أقل.

التسول مهنة قديمة وفي كل بقاع الأرض تنامت نتيجة الظروف الصعبة التي يمر بها السوريون

من يتحمل المسؤولية؟

استنادًا الى أحد بنود عمل «وحدة تنسيق الدعم» التابعة للائتلاف الوطني، والذي ينص على توفير الدعم لكافة المستحقين من السوريين الذين تضرروا بسبب آلة الدمار والخراب، وبعد تساؤل بعض السوريين عن مسؤولية المؤسسات المعارضة الموجودة بكثرة في تركيا إزاء هذه الظاهرة، قمنا قبل عدة أيام بمراسلة الوحدة عبر بريدها الرسمي ملخصين الظاهرة التي تعرضنا لها خلال الأسابيع الماضية واستفسرنا عن وجود إجراءات قامت بها الوحدة لمواجهة ظاهرة تسول السوريين في المدن التركية والسيطرة عليها، لكننا لم نتلقّ أي رد حتى تاريخ كتابة هذا التحقيق.

وتوجهنا إلى المجلس الوطني وعرضنا الأمر، فاخبرنا السيد جورج صبرا رئيسه، أنه يحتاج الى كتاب و دارسة الحالة وتوجيه كتاب إلى الائتلاف الوطني لقوى المعارضة و الثورة! .

إذاً، الهياكل السياسية للمعارضة والمؤسسات التابعة لها تتحمل نصيبها من المسؤولية ، يرى أحد المنخرطين في عمل المعارضة ، أن البذخ لدى بعض المعارضة ، والذي لا حاجة له من ثمن تذاكر طيران و فنادق فخمة، يمكن أن يساعد في معالجة هذه الحالات.

التسول مهنة قديمة، وفي كل بقاع الأرض ، تنامت نتيجة الظروف الصعبة التي يمر بها السوريون ، هذه الظاهرة ليس سببها المجتمعات الفقيرة فقط، وإنما تنتشر في المجتمعات الفقيرة الجاهلة والمفككة حصرًا، فهناك مجتمعات رغم معاناتها الفقر إلا أنها تحمل قيمًا ثقافية تجعلها تحافظ على وحدة أسرها وأفرادها منذ طفولتهم، إلا أن فقر بعض المجتمعات (المادي والأخلاقي) والذي يؤدي لغياب الوازع الأخلاقي، ينتج نظرة بأن أي عمل مهما كان رخيصًا هو «مهنة» كالتسول والدعارة وغيرها. ومن هنا تظهر قيادات لعصابات كبيرة من أطفال التسول، هذه القيادات تستغل الأطفال في ممارسة التسول مقابل الحماية وتوفير بعض المال، وهذا ما يفتقده الطفل في مجتمعه المفكك، ما يجعله يقدم على هذا العمل الذي لا يرى فيه أساساً أي عيب بناءً على ما تعرض له من تربية منحرفة.

في اسطنبول، المدينة الأكثر جذباً للسياح من مختلف أنحاء العالم، يندر أن ترى فيها متسولين محليين، وفي الوقت الذي حوّل فيه العديد من المحتاجين الأتراك مهنة التسول إلى عمل إمتاعي وإبداعي، من خلال الغناء وعزف الموسيقا في الشوارع العامة ومحطات الميترو مقابل ليرات ينحني المارة لوضعها من تلقاء أنفسهم، يمتهن بعض السوريين، ومن يدعون أنهم سوريين ،على بعد أمتار منهم، التسول الصريح و الفج ، في عملية تسويق لأسوأ صور الإنسان السوري في واحدة من أكثر المدن احتضاناً للاجئ السوري.

خطة ايران «ب» ستنتهي بتقسيمها

غازي دحمان

تتكشف في المشرق اليوم تجليات الخطة «ب» للمشروع الإيراني، على مدار أعوام تصرفت إيران بأزمة المشرق بأريحية وهدوء، عبثت بالتركيبة الديمغرافية، وأعطت الفرصة لإخراج كل الشياطين من قماقمها، أدارت عملية جنونية للموت والدمار، وصدّرت ابتسامات حسن روحاني تعبيراً عن مدى راحتها لكفاءة وكلائها في تنفيذ مشروعها، فيما انصرفت هي للتفاوض المريح مع العالم على مأساة المشرق.

يكمن السر في تلك الأريحية إلى امتلاك إيران لهامش من الخيارات، ففي حين كانت شعوب المشرق تحترق من نار الإرهاب الإيرانية التي تصليها، وتنحصر خياراتها في الغالب بين الموت تحت قصف البراميل، أو اللجوء إلى مخيمات العراء، وفي العراق لم يتح لمكونها السني العربي غير خيار الموت ذلاً وقهراً بصفتهم الطرف المهزوم، كانت إيران تعمل على طيف واسع من الخيارات: إما ارضاخ شعوب المشرق بالحديد والنار، وإما إغراقهم بكل أشكال الفوضى وأدواتها، والتي تتقن إيران صناعتها ببراعة، وإما خيار التقسيم وتفتيت الكيانين العربيين، سورية والعراق.

لم تضع إيران رهاناتها تلك قيد الأدراج، ولم تبقها في حيز الأفكار النظرية، بل أنها منذ زمن جعلت لتلك الأفكار نظائر واقعية من أرض وحدود، رسمت خطوطها بدم ونار وبارود، صنعت وقائع على الأرض تنتظر لحظة الإعلان، ولحظة تكون فيها الظروف مؤاتية، ويبدو أن إيران قررت إن هذه اللحظة المناسبة لمثل هذا الحدث، لذلك عملت على تعميم سياسة الفوضى الخلاقة في الإقليم ونشرها بشكل جنوني، بهدف التعمية عن أهدافها الحقيقة، وتهيئة المناخ المناسب لبلورة أهدافها، ووضع العالم أمام هذا الأمر الواقع، بذريعة أن السنة أرادوا ذلك، ولم يكن بالإمكان أفضل مما كان!.

لكن لماذا لجأت طهران إلى هذا الخيار الآن وفي هذا التوقيت بالذات؟، وخاصة وأن صدى إعلان انتصارها في المنطقة لم يزل صوته مسموعاً، وما زالت أفراح وكلائها في الإقليم لم تنتهِ بعد، من الضاحية إلى طرطوس وبغداد، وبالأمس خرج نفر من قادتها يدشن مرحلة جديدة في تاريخ وجغرافية المنطقة معلنين أن حدود إيران، الغربية، وصلت إلى شواطئ صور!.

الوقائع تقول إن إيران التي انخرطت في حرب مذهبية ضد دول المشرق طوال السنوات الماضية، لم تدرك إلا مؤخراً أن انتشارها الواسع على مساحة جغرافية كبيرة، واضطرارها إلى تمويل جيوش ضخمة من أجل الحفاظ على ذلك الانتشار، أوصلاها إلى مرحلة كبيرة من الاستنزاف، وتؤكد التقديرات بهذا الخصوص أن طهران لا يمكنها الاستمرار لأشهر معدودات في تمويل هجومها على الشرق، في حين أن المنطقة تبدو حبلى بالمفاجآت والمتغيرات التي تنبئ كل يوم بتحديها للمشروع الإيراني، ما يجعل الأمر بمثابة وصفة لاستنزاف إيراني دائم عبر محاربة طواحين الهواء في المنطقة.

لكن هل تنتهي الأمور إلى ما تشتهي إيران وتريد؟، من المؤسف أن إيران تعلمت دروس السيطرة ومد النفوذ واستعمار الأقاليم والمناطق، في زمن كان معلمو تلك الدروس قد هجروها، بعد أن جرّت عليهم النكبات والويلات، لذا بدت كثير من الأطراف مندهشة، وهي تراقب مشهد غرق إيران في رمال الشرق الأوسط، في حين كان قادة طهران يعتقدون أنهم بصدد إعادة صناعة مجد فارس القديم، ما دفعهم لإدارة لعبة جنونية من الموت والدمار، ولكنها بنفس الوقت أكبر من طاقتهم وإمكانياتهم وقدرتهم على استيعاب تداعياتها المتوالدة بكثرة، أرادوا للعرب الشيعة أن يكونوا بنادق بأيديهم لتدمير أوطانهم وهويتهم العربية، وأرادوا من السنة قتل بعضهم البعض، لكن التذاكي الغير محسوب غالبا ما يرتد على صاحبه.

وفيما يشبه بداية الإحساس بالصدمة وفي أول رد فعل لإيران، على إحداث العراق، جاء في تعليق صحيفة «ابتكار» 12 يونيو (حزيران) الحالي، المقربة من هاشمي رفسنجاني قالت: «إن انهيار العراق يهدد الأمن القومي الإيراني». وحذرت «من احتمال تقسيمه إلى ثلاث دول: كردية، وسنية وشيعية». وأضافت: «هذا السيناريو يجري تطبيقه الآن وسوف يؤثر على الأقليات داخل إيران، وخصوصًا الأكراد، الأمر الذي سيؤدي إلى تقسيم إيران هدف القوى العظمى وعلى رأسها الولايات المتحدة»..

متأخرة تدرك إيران تلك الورطة الإستراتيجية التي صنعتها بيديها، ذلك أن الإشكالية التي أوجدها ساسة إيران باتت تتمثل بإيصال المكونات المختلفة إلى قناعة بعدم الرغبة في استمرار التعايش جنبا إلى جنب، من خلال تجنيها على حقوق شعوب المنطقة بالكرامة والعدالة وتحويل ثوراتها ضد الطغاة إلى نمط من حروب طائفية دينية بغيضة، واستئسادها على الضعفاء، وارتكاب المجازر الطائفية وعمليات التطهير الديمغرافي والعبث بمكونات المنطقة، واستجلابها لجيوش طائفية جرارة للقضاء على ثورة السوريين، وفي الطريق إلى ذلك قامت بتدمير العمران وتبديد الموارد وتصديع كل الدول الواقعة على سكة مشروعها الدامي، العراق وسورية وإيران.

إيران التي هيأت كامل عدة تقسيم المنطقة، تضع نفسها على أعتاب مصير مشابه، فالتقدير أن تؤدي عملية استنزافها ماليا وعسكريا إلى ضعف قبضتها على الأقاليم التابعة لها داخل الجغرافية الإيرانية نفسها، وليس ذلك مجرد تحليل، ثمة إرهاصات عديدة بدأت بالظهور تباعا، من رفض إقليم عربستان محاولات تطويع شبابه للحرب في العراق، إلى تحرك التمرد داخل كردستان الإيرانية، وصولا إلى المطالب القومية للقوميات الشريكة في الوطن الإيراني من حدود أذربيجان إلى حدود باكستان وأفغانستان والتي تعيش تحت اضطهاد القومية الفارسية، والتي تتحين الفرص لاستقلالها وبعث هوياتها القومية.

إيران أشعلت نار المنطقة، لكنها، وبدون حسابات دقيقة، وجدت نفسها تستعير الجمر لإكمال الحريق في بيتها، وإيران التي ضربت بيوت المنطقة بحجارتها تكتشف اليوم أن بيتها من زجاج أيضا، ومن السهل كسره وتحطيمه.

هل يخلط «داعش» أوراق إيران في سوريا والمنطقة؟

×موسى القلاب

تمكنت إيران خلال العقود الماضية من ربط سلسلة جغرافية متواصلة من الوجود الاستراتيجي الإيراني الشيعي، على شكل حلقات متداخلة في إطار شبكة متينة من المصالح الحيوية، بدءاً من منطقة غرب إيران مروراً بالعراق وصولاً إلى سوريا ولبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة، وشواطئ البحر المتوسط. كما عمَّقت طهران من وجودها الاستراتيجي والعسكري والاستخباراتي في العراق منذ الانسحاب الامريكي، وفي سوريا بعد انفجار الثورة السورية الاحتجاجية في 2011.

وأخذت إيران تلعب أوراقها السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية بمهارة فائقة واحترافية عالية المستوى، في المنطقة خصوصاً على الساحتين المشتعلتين سوريا والعراق، مستفيدةً من تقاربها مع الغرب من جهة، ومستغلةً ضعف الدور العربي المصري، وتراجع النفوذ العربي المباشر في كل ما يجري في سوريا والعراق ولبنان واليمن والبحرين من أحداث متسارعة لصالح إيران من جهة أخرى.

لكن شرارة التغيير وتعديل موازين القوى على الأرض التي بدأت منذ أن تحالفت الدولة الاسلامية في العراق والشام "داعش" مع العشائر السنية وعناصر من الجيش العراقي السابق المنحل في المحافظات السنية الست مؤخراً، وتمكن هذا التحالف من السيطرة عسكرياً على معظم منطقة الأنبار، واحتلال محافظة نينوى ومدينة الموصل، ومحافظة صلاح الدين ومدينة تكريت بصورة مفاجئة، وذلك بعد التاسع من يونيو الماضي. كما هاجمت قوات "داعش" مصفاة نفط "بيجي"، وضيقت الخناق على العاصمة بغداد من ثلاث جهات هي الغرب والشمال والشرق. يعني انهيار القوات المسلحة وقوات الأمن العراقية بصورة سريعة ومذهلة، تاركةً اسلحتها ومعداتها وذخائرها، بصورة مشينة ، لا يعني سوى أنها هُزمت هزيمة نكراء لا يستطيع أحد تبريرها. في حين استولى ثوار السنة وتحالفهم على بنوك ومستودعات أسلحة، وسيطرت قوات "داعش" على معبري " القائم" و" الوليد" الحدودي بين العراق وسوريا، وعلى معبرين آخرين مع الأردن. أما في اقصى الشمال الغربي من الموصل فما زال القتال محتدماً بين القوات التركمانية المحلية في " تلعفر" وبين قوات "داعش" التي استولت أخيراً على المطار. وفي كردستان العراق احتلت البشمركة في حركة تاريخية الفراغ العسكري والأمني واحتلت كركوك ومنابع النفط هناك. يعد صعود الشعور القومي الكردي ورقةً ضاغطةً ليس على حكومة المالكي بل ضد ايران وتركيا وسوريا في آن واحد.

نتيجةً لهذا الوضع العسكري الجديد على الأرض الذي تسلم فيه تنظيم "داعش" زمام المبادرة، ومن خلاله تمكن من السيطرة على منطقة واسعة وممتدة تقع في غرب وشمال العراق، وربطها بمنطقة شرق وشمال شرق سوريا، أخذت الأوراق الإيرانية التي تتحكم بشبكة المصالح الإيرانية في سوريا والمنطقة بالتأثر والاهتزاز والتقلص خصوصاً في المجالات الحيوية التالية:

معسكر الشيخ ابي طلحة الانصاري (رحمه الله)

النفوذ والتأثير السياسي والدبلوماسي المباشر، خطط التعاون والتنسيق الأمني والاستخباري المتواصل، عملية إمداد النظام السوري والعراقي بالخبرات والمهارات العسكرية خصوصاً في مهام الحرب اللا متناظرة والأسلحة الاستراتيجية والصاروخية، العلاقات الاقتصادية الشاملة، بكافة جوانبها النفطية والصناعية والتجارية والزراعية والمالية والمصرفية، التبادل الثقافي والتعليمي والاجتماعي الطائفي، المتغلغل في الطبقات الشعبية والميليشيات الشيعية تنظيمًا وتدريبًا وتسليحًا، التشاور التقني والمعلوماتي، خصوصًا بما يتعلق بالحرب السايبرية والكيميائية، وإدارة عمليات التسلل والتهريب، عن طريق تزوير دقيق للوثائق والمستندات الثبوتية وممارسة القيادة والسيطرة عن طريق انخراط الباسدران الإيراني وفيلق القدس ميدانيًا في الساحات العراقية والسورية واللبنانية.

لدى تحليل مستجدات الوضع الراهن، من الواضح أن النفوذ الإيراني في العراق وسوريا ولبنان بات مهدداً إلى حدٍ بعيد، ولاسيما مع بداية هزيمة نوري المالكي وحكومته المركزية في بغداد، وظهور بوادر انهيار تدريجي لبنية النظام السوري الذي يعدُّ العمود الفقري للمنظومة الإيرانية في الشرق الأوسط. حيث من المعلوم أن زوال النظام السوري سيؤدي بالتبعية إلى نهاية دور حزب الله ونفوذه فيما في لبنان وداخل سوريا. واحتمالية حصول تغير جوهري في الموقف الإيراني تجاه نظام الأسد، خصوصًا مع بوادر التوصل اتفاق أمريكي – إيراني حول الملف النووي، ومجمل الأوضاع الشائكة في الشرق الأوسط.

في حالة تخلي إيران عن دعمها لنظام الأسد، وإدراك القيادة الإيرانية بأن استمرارية الرهان على النظام السوري المتهالك حالياً، سيكون رهاناً خاسراً بكل المقاييس، فإن هذا الموقف سيكون أحد الأوراق الايرانية التي أصابها الاصفرار والذبول بعد سيطرة "داعش" على أكثر من ثلث مساحة العراق وربع مساحة سوريا. وهذا سيفتح الطريق أمام تنازلات ايرانية واحدةً تلو الأخرى، قد تكون الخطوة التراجعية التالية التضحية بنظام المالكي في بغداد، والتنازل المعنوي بالجلوس الى مائدة مفاوضات إقليمية بقيادة السعودية لإطفاء النيران الطائفية في المنطقة.

من الأوراق الإيرانية التي سوف تتأثر بما جرى في "داعش" تغيير موقف الحياد السلبي الذي يتخذه شيعة "الصدر" إلى جانب شيعة "السيستاني" نوعاً ما، تجاه مرجعية "قم" وولاية الفقيه، التي تمثل تحدياً عقائدياً لإيران ومصالحها في العراق. إذْ عندما انطلقت ثورة "الأنبار" السنية لتطالب حكومة "المالكي" بمراعاة حقوق أهل السنة في العراق، فإن موقف "الصدر" كان داعماً لمطالب الشعب العراقي برمته بمن فيهم سنة العراق، ورافضاً في الوقت نفسه لمحاولات فرض الصبغة الطائفية على الثورة في منطقة غرب العراق. ما جعل موقف السنة وشيعة الصدر منسجميْن إلى حدٍ ما، في وجه سلطة المالكي المدعومة من إيران، ولا سيما مع حيادية الأكراد النسبية تجاه هذا الوضع المتشابك، بسبب حساسية مصالحهم الخاصة سواءً مع شيعة أو عرب العراق.

إضافةً إلى ذلك، وفي ظل الحصار الاقتصادي الدولي الخانق الذي تمر به إيران، تعتبر العراق بوابة غاية في الأهمية لتسويق المنتجات والسلع الايرانية مثل السيارات عبر سوريا ولبنان الى الخارج.

يبدو أن تنظيم داعش قد بدأ فعلاً بخلط اوراق ايران ليس في سوريا والعراق فقط، بل وفي المنطقة ككل.

*عميد متقاعد/ باحث استشاري في مركز الشرق للبحوث – دبي

أزمة الشيوعيين اللبنانيين في النظام الطائفي والثورة السورية

فيكتوريوس بيان شمس

تَشكّلت السلطة اللبنانية بتوزيعها الطائفي الحالي بعد "اتفاق الطائف" في العام 1989 بما يتماشى مع مصالح النظام السوري الذي كان الفاعل الأبرز على الساحة آنذاك، فكان لبنان بلد طوائف مُعترف بشرعية وجودها من نظام شقيق، تتنازع حيناً، وتتآلف حيناً آخر في تحالفات تُعبّر في كل لحظة من لحظاتها عن تغيّر، أو تبدّل في موازين القوى، إن على الساحة الدولية، أو الإقليمية.

كانت القوى "الشيوعية" في لبنان ركناً أساسياً في التركيبة السياسية لهذا البلد، والتي استطاعت أن تلعب دوراً مهماً في المرحلة التي سبقت "اتّفاق الطائف". لكن ما قبل التسوية ليس كما بعدها، فبينما كان الشيوعيون قوة يُحسب حسابها، وكانت في مراحل سابقة على وشك فرض معادلات قد تقلب كل الحسابات في لبنان و المنطقة، تمّت إزاحتها بعد تسوية "الطائف" لأسباب عديدة، تتعلّق أغلبها بمتغيرات إقليمية ودولية كدعم النظامين السوري والإيراني لقوى اسلامية كـ "حركة أمل" و "حزب الله" ليأخذوا مكانها في عملية الصراع مع "إسرائيل". ثم بدء تخلخل، و انهيار الاتّحاد السوفييتي السابق وباقي دول المنظومة الاشتراكية، والتي كانت الداعم الأبرز لهذه الأحزاب.

لم تكن الساحة السياسية في لبنان ثابتة يوماً، فلكل مرحلة قواها وأحزابها ورجالاتها. وكل تغيير ناتج عن مُتَغير ما، ينتج بالمقابل تغييراً آخر، كبروز تنظيمات قوية، ليس لها أي بعد في تاريخ لبنان أو تشكّله، تماماً كما هو الحال مع "تيار المستقبل" الذي أسّسه الرئيس الراحل رفيق الحريري، و "التيار الوطني الحر" الذي أسّسه مجموعة من الشباب المتعاطفين مع قائد الجيش اللبناني السابق ميشال عون في بداية التسعينات، والذي أصبح قوة لا يستهان بها فيما بعد، خاصة بعد عودة ميشال عون من منفاه في العام 2005، أي بعد خروج الجيش السوري من لبنان على إثر مقتل رئيس وزرائه رفيق الحريري بفعل القرار الدولي (1559). عدا عن بعض القوى التي تعثّرت في مراحل معيّنة، ثم عادت من جديد، مثل "المرابطون" و "حزب القوات اللبنانية". أغلب هذه القوى تحسب على طوائف بعينها، وإن كان بعضها ينادي بالعلمانية، ويضم في صفوفه بعض الأفراد من طوائف أخرى. إلا أن المسألة أكثر تعقيداً، بحيث يتم الفصل ما بين الشعارات العلمانية، والتوزيع والمحاصصة الطائفية للسلطة. ينطبق هذا على كل مؤسّسات الدولة، ابتداء من موقع رئاسة الجمهورية، وحتّى أصغر إدارة من إدارات الدولة، وهو ما يعني أن المحاصصة الطائفية، هي الطريق الذي من المفترض أنّه سيوصل رافعي شعارات العلمنة إلى مواقع تؤهلهم لذلك.

هذا مأزق كرّس في دستور "الطائف" بطبيعة الحال، فالمادة (95) تعتبر أن: "على مجلس النواب اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحقيق إلغاء الطائفية السياسية وفق خطة مرحلية وتأليف هيئة وطنية". هذا يعني أن على القوى الطائفية التي تدير البلاد، أن تضرب مبدأ المحاصصة الطائفية، والتي تعتبر أساس وجودها. وهو بالضبط ما يُشبه الطلب مثلاً من الرأسمالية التنازل عن امتيازاتها ووسائل إنتاجها لصالح الطبقات الأكثر فقراً تحقيقاً لمبدأ العدالة الاجتماعية!. هنا بالضبط يكمن المأزق، لكنه مأزق مدروس، بحيث أوكلت هذه المهمة من قبل من لا مصلحة له، أي الطبقة السياسية الحاكمة نفسها بالتحالف مع قوى إقليمية نافذة بعد تراجع نفوذ "الشيوعيين"، وهو ما يضمن في الوقت ذاته بقاء هذه المادة حبراً على ورق. أي أن المادة المذكورة، لم تصاغ إلا لاستحالة تحقيقها. وما مجلس النواب الموكل بتنفيذها سوى نتاج عملية سياسية طائفية بحتة من حيث تمثيله وانتخابه.

ومن المعلوم أن التنظيمات الماركسية في لبنان، لا تعترف بشرعية النظام الطائفي، لكنها في المقابل، قبلت بمبدأ المحاصصات الطائفية، ولو بحدود التمثيل النيابي، فقد قدّم الحزب الشيوعي اللبناني أكثر من مرّة مرشحين عن مقاعد طوائفهم، كان آخرها في انتخابات العام 2009 عندما ترشّح الأمين العام السابق للحزب الشيوعي فاروق دحروج عن المقعد السني في البقاع الغربي. أشيع أثناءها أن هنالك مقايضات ومفاوضات ليسحب دحروج ترشيحه الذي أزعج السوريين مقابل التزام "المعارضة" المتمثّلة ب "حركة أمل" و "حزب الله" بتبني النائب السابق للأمين العام للحزب سعد الله مزرعاني على لوائحهما، وهو الذي ترشّح عن المقعد الشيعي في الجنوب. في النتيجة خسر المرشحان الشيوعيان.

يشير ترشّح بعض قياديي الحزب الشيوعي اللبناني إلى التباس حول عملية التغيير التي يؤمن بها الحزب، خاصة وأن الأيديولوجيا التي يتبنّاها من المفترض أنّها تهدف لتغيير جذري، يعتبر "العنف الثوري" أساسي فيها.

لكن الالتباس لا يتوقّف على اعتراف الحزب بواحدة من أهم مؤسّسات السلطة الطائفية: "مجلس النواب". ففي بداية عام 2011، وبالتزامن مع انطلاق ثورات "الربيع العربي" في مصر وتونس، كان قد انطلق الحراك اللبناني "لإسقاط النظام الطائفي" والذي لقي تجاوباً شعبياً ملحوظاً وقتها، قبل أن يهزل من جديد ويضمحل.

شاركت معظم منظّمات اليسار اللبناني في هذا الحراك معبّرة عن رفضها لهذا النظام الطائفي، لكن الغريب هنا، أن "اليسار" المربك الذي لم يعترف بنظام بلاده الطائفي، لم يعترف بالمقابل بثورة الشعب السوري على نظامه متعدّد التصنيف، وهو النظام الذي عمل جاهداً طوال فترة سيطرته الطويلة على لبنان، على إعادة إنتاج النظام الطائفي نفسه، مع بعض التغييرات التي اقتصرت على نزع بعض الصلاحيات، وإعادة توزيعها من طائفة لأخرى، أي أنّهم لم يعترفوا بنظامهم الطبقي الطائفي، لكنهم اعترفوا بصانعه، وتبنّوا أغلب رواياته الإعلامية التي دافع بها عن نفسه، متّهماً الشعب بالتآمر والتواطؤ مع أعدائه عليه. وقبلها وأثناءها، تحالفوا مع حلفائه الطائفيين في لبنان تحت حجج شتّى، ليس آخرها بدعة "حماية المقاومة" التي انتزعها منهم النظام السوري لصالح مواليه.

تزييف التاريخ يترجم بالطريقة التالية: اختلاف في التاريخ، وتشابه في الحاضر؛ يؤدّي لتشويه الماضي والحاضر والمستقبل معاً.

في «السلفية السورية»: تحولاتها ومآلاتها

■ حكم عاقل

انتشرت الأفكار السلفية في سوريا مبكراً منذ بدايات القرن العشرين. وأخذت طابعا إصلاحياً، شأن مثيلاتها في مصر، عند كل من عبد الرحمن الكواكبي (1849–1902) وجمال الدين القاسمي (1866–1914)، و محمد رشيد رضا (1865–1935)، واحتلت السياسة مركزاً هاماً في ممارساتها. وقد تأثر عدد كبير من كبار رجال السياسة الوطنيين الأوائل بأفكار روادها، وتفرعت عن السلفية الإصلاحية الشامية عدة جمعيات، سرعان ما لعبت دورًا مهمًا في الحياة السياسية، أهمها «الجمعية الغرّاء» (1924) التي أسسها الشيخ عبد الغني الدقر، و «جمعية التمدن الإسلامي» (1930) التي أسسها الوزير أحمد مظهر العظمة، وقد أصدرت عام 1946 مجلة جمعية التمدن الإسلامي كانت بمثابة أهم سجل مرجعي للسلفية الإصلاحية الشامية وتطوراتها. وقد أغلقت الجمعية بعد مجزرة حماة عام 1982.

في الستينات من القرن الماضي عاد الى سوريا قادما من مصر، الإخواني السوري مروان حديد، متأثراً براديكالية سيد قطب ومفاهيمه حول «المجتمع الجاهلي» و«الحاكمية». وحاول حديد عبر نشاطه الدعوي استقطاب قطاعات واسعة من الشبان لاسيما المنتمين للإخوان المسلمين، لكنه فشل في اقناع قيادة حركة الإخوان المسلمين بضرورة المواجهة المسلحة مع النظام البعثي، فأنشأ حديد تنظيمه الخاص «الطليعة المقاتلة لحزب الله» ونشط في عدة محافظات لاسيما في حماة مسقط رأسه. إلا أنه اعتقل في العام 1970 ثم قضى تحت التعذيب.

في العام 1979 أعلن تلامذته الجهاد ضد النظام تحت مسمى «الطليعة الجديدة للإخوان المسلمين» والذي دُعم من النظامين الأردني والعراقي في حينه. ووجدت قيادة حركة الإخوان المسلمين نفسها متورطة في هذه المواجهة نتيجة الانقسامات ضمن صفوفها بين مؤيد ومعارض لمنهج العنف ضد النظام، ونتيجة لرغبة النظام في توريطها من أجل تصفيتها نهائياً.

منذ ذلك التاريخ وبسبب القبضة الأمنية المحكمة لم يكن للحركة السلفية الجهادية في سوريا وزن يذكر، ومع انسداد الأفق الداخلي، اتجه تركيز قوى السلفية الجهادية الجديدة تلقائيًا إلى الخارج. فكان للسلفية السورية دورٌ بارزا في الحراك العالمي للتيار السلفي الجهادي. ويعتبر الفلسطيني عبد الله عزام نقطة مفصلية في تطور فكر «الطليعة المقاتلة» نحو الجهاد العالمي، الذي لعب فيه كل من أبو مصعب السوري وأبو خالد السوري دوراً قيادياً.

النظام السوري في أوقات الحاجة، قدم التسهيلات للسلفية الجهادية واتّبع سياسة الاستثمار فيها، ففي الوقت الذي تسامح أو تحالف فيه بشكل غير معهود مع التنظيمات الإسلامية «الأصولية» في الخارج كـ «حزب الله» و حركتي «حماس» و «الجهاد الإسلامي» و «الإخوان المسلمين» في الأردن، لم يتسامح بالمرة مع أي حالة تنظيمية إسلامية سورية تتشكل على أراضيه، مذكّرا بقمع الثمانينات وإمكانية تكراره، الأمر الذي كرس وهم رفض المجتمع السوري للفكرة السلفية الجهادية. ومع بدء الغزو الأميركي للعراق، دعا كل من مفتي الجمهورية أحمد كفتارو و البوطي المسلمين في كل أنحاء العالم إلى الجهاد لهزيمة العدوان بكل الوسائل بما في ذلك العمليات الاستشهادية ضد الغزاة المحاربين، وتبعهم غيرهم من رجال الدين المعتمدين رسمياً في سوريا، فاندفع مئات الشباب السوريين والفلسطينيين السوريين إلى العراق، وتشكلت «لجان نصرة العراق» لتسهيل تطوُّع الشباب ونقلهم إلى ميدان الحرب. لكن هؤلاء لم يحركهم جميعهم الفكر السلفي بقدر ما حركتهم المشاعر القومية والوطنية، مع ذلك لم يخل طريق العودة من استدعاءات واعتقالات أمنية.

لذلك لم يكن في سوريا ثمة تنظيمات دينية سلفية جهادية بالمعنى الدقيق، لكن الفكر السلفي ذي الطابع الاحتجاجي أخذ في الانتشار تحت ضغط تجربة السجن، خصوصًا وأن الأكثرية العظمى من المعتقلين السلفيين لم يكونوا ينتمون إلى جماعات جهادية، وهم في حالات قليلة فقط كانوا يحملون أفكارًا جهادية غير متبلورة، وحتى السجون خلت من أي جماعات تؤمن بالعمل الجهادي داخل سورية، الأمر الذي يعني أن السياسة الأمنية القمعية التي استخدمها النظام ضد السلفيين أفضت إلى توسيع الفكر السلفي الاحتجاجي.

تأثر جودت سعيد بفكر الباكستاني «محمد إقبال»، والجزائري «مالك بن نبي» . وكانت نظريته في اللاعنف تبدو كرد فعل على أحداث الثمانينيات، وعكست مرجعيته الفكرية، ودروسه التي كان يلقيها قبل ذلك لسنوات طويلة في جامع المرابط في دمشق، خطًا فكريًا مختلفًا عن الإسلاميين آنذاك، ويشكل كتابه «مذهب ابن آدم الأول: مشكلة العنف في العالم الإسلامي» أول محاولة لصياغة مفهوم لاعنفي إسلامي في التاريخ المعاصر. لكن سعيد لم يستطع أن يشكّل جماعة تؤمن بأفكاره إلا في مطلع التسعينيات، ، إلا أن الجماعة ما لبثت أن بدأت تتفكك وتنحسر تحت تأثير تصاعد الأحداث المحيطة بسورية وتحت ضغط التشدد الذي عصف بالمنطقة. وبقيت جماعة من التلاميذ المعجبين بآرائه لاسيما بين النسوة كالداعية «حنان اللحام» ومجموعة من الناشطين الملتفين حول الشيخ السلفي عبد الأكرم السقا في مدينة داريا وغيرهم.. وقد لعب فكره وفكر تلامذته دوراً في حادثة داريا عام 2003 حين خرج حوالي مائة شاب في تظاهرة يوم سقوط بغداد رفعوا خلالها شعارات لمقاطعة البضائع الأميركية ومكافحة الفساد وتنظيف شوارع المدينة، إلا أن السلطات اعتقلت 24 متظاهرًا منهم وأحالتهم إلى محاكم عسكرية ميدانية، كونهم ينتمون إلى تيار ديني إسلامي سلفي، وإن كان غير عنفي. وظلت داريا تعتبر نموذجا فريد للسلفية اللاعنفية في الحراك المدني السوري، فقد ظلت العسكرة مفهومًا اضطراريًا وعملاً مؤقتًا فحافظت على الطابع المدني للحراك الجماهيري هناك حيث سيطر المدنيون على القرار العسكري.

بعد الحرب الدولية على الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر شهدت السلفية الجهادية تراجعا ملحوظا لصالح السلفية الدعوية، لكن ذلك سيتغير بعد أحداث الربيع العربي، وأصبحت سوريا اليوم تمثل ساحة حقيقية للجهاد العالمي مع سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية على مناطق واسعة في سوريا والعراق مؤخراً واعلانها قيام الخلافة الإسلامية.

لكن باستثناء «داعش» ومع أن جميع الحركات الجهادية السلفية تشترك فيما بينها في فكرة الخلافة الإسلامية، إلا أن القوى السلفية الجهادية في سورية لها خصوصيتها، فنحن هنا أمام نوع من السلفية الجهادية «الوطنية» إن جاز التعبير، إذ أن التوجه العام لدى معظم الحركات أنها تؤمن بضرورة قيام «دولة سورية» تعمل على تطبيق الشريعة تدريجياً، مع إبقاء فكرة الخلافة العالمية مؤجلة. هي جهادية محلية أفرزتها البيئات السورية لاسيما الريفية منها، لكن الحفاظ على هذه النوع من السلفية بات اليوم أمرا صعبا لاسيما بعد انتصارات تنظيم الدولة الاسلامية «داعش» في العراق وإعلانها قيام الخلافة الإسلامية وما تشكله من تحدٍ حقيقي لهذه الحركات، ولاسيما في ظل تزايد استفزازات التطرف الشيعي، وتزايد احتمال دخول إيران والنظام السوري في مواجهة مفتوحة مع تنظيم «داعش»، بالإضافة الى تدخل عسكري أمريكي محدود لكنه بات وشيكاً، الأمر الذي قد يؤدي الى توسيع الحاضنة الشعبية للسلفية الجهادية المنحازة إلى التعجيل في قيام الخلافة الإسلامية.

إشكاليات التحديث في العالم العربي

د. عبد الله تركماني (*)

تعطلت محاولات التحديث المتكررة في العالم العربي منذ القرن التاسع عشر، وتعود تلك العطالة إلى جملة عوامل بنيوية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، ولكنّ العامل الأهم تمثل – على الخصوص – في اعتقاد من تنطحوا لقيادة عملية التحديث أنها مجرد توطين المنتجات والمنجزات المادية للحداثة في البيئة العربية، دون الاهتمام الكافي بإعادة بناء المجتمعات العربية انطلاقا من معطيات الحداثة ومكوناتها العقلانية.

إنّ التجربة العربية المعاصرة كشفت عن إفلاس عميق في بنية السياسات العربية، فقد بدا واضحاً للعيان، على ضوء التقارير الخمسة للتنمية البشرية التي أصدرها بدءاً من عام 2002 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مدى الانحدار الذي وصل إليه الواقع العربي، ناهيك عن العجز الكامل في استيعاب التطورات الدولية، وما يترتب عليها من تحديات مصيرية للمنطقة العربية وشعوبها وحكوماتها.

حيث تجد الحكومات العربية نفسها في مأزق كبير، فالمواطن العربي أدرك مدى عجزها عن التعاطي المجدي مع تحديات الحاضر وفتح آفاق للمستقبل. فلم تعد المصالحات مع الشعوب والإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ترفاً تملك الحكومات العربية تجنّبه، وإنما أصبحت حاجة حيوية أساسية لإعادة بناء البيت الداخلي للدول العربية للتعاطي المجدي مع التحديات المصيرية التي تواجهنا، فضلا عن كونها حقوقاً أساسية للشعوب ترتبط بكرامتها الإنسانية والوطنية، وليست منحة من حاكم أو نظام يمنحها أو يمنعها في الوقت الذي يريد.

إنّ أزمتنا ليست في غياب الديمقراطية عن حياتنا السياسة والاجتماعية فقط، بقدر ما هي أزمة انقطاع عن العصر في العمق. فالحكومات العربية تستمد وجودها من قوتها في بسط نفوذها واستبعاد أخطار زوالها بشتى السبل والوسائل، حيث الدولة العربية مقلوبة من الأساس، فالسلطة التي هي أحد مكوّنات الدولة قد استولت على الدولة وقزّمتها لصالح تعملقها وتهميش المجتمعين السياسي والمدني.

إنّ حالة الانفصام بين الحكومات والشعوب في منطقتنا العربية سوف تزداد يوماً بعد آخر، وظاهرة الرجوع إلى المرجعيات الدينية والإثنية سوف تستمر نتيجة لفشل إقامة دولة الحق والقانون، دولة النظام المدني الذي يعتمد أسس الدولة الحديثة. لقد أثبت التاريخ أنه لا بديل عن الصراع والعنف ومشاريع الحروب الأهلية إلا بنظام يحقق للجميع قدراً من المساواة في الحقوق والواجبات، وتقليل مستوى الاستلاب بين فئات المجتمع إلى الحد الذي يشعر معه الفرد بالكرامة الإنسانية.

وهكذا، يبدو أننا بحاجة للتأكيد بأنّ ما تحتاجه أقطارنا العربية هو إصلاح سياسي حقيقي وليس مجرد إعلان نية ومنهج تفكير للإصلاح، فما يعنيه الإصلاح الحقيقي بداية هو تلك الإجراءات والقوانين التحررية التي تمس حالات الحريات المدنية والديمقراطية وحقوق الإنسان واحترام سيادة القانون.

المهم هو تغيير السياسات وشفافية الخطط ووضوح البرامج. وهنا تبرز خطورة الإطار النظري الذي تعتمد عليه بعض النظم وتكتسب منه مشروعية وجودها، لذلك فإنّ الإصلاح الدستوري يمثل مدخلاً تقوم عليه دعائم الشرعية وتستند إليه فلسفة الحكم. كما أنّ الثقافة والتعليم والإعلام تلعب في مجموعها أدواراً مؤثرة في عقلنة الشعوب وتشكيل رؤيتها وتحديد درجة نضجها، وهي عوامل حاكمة في عملية الإصلاح. فالتعليم هو بوابة العصر، وهو الذي يمثل أوراق الاعتماد المطلوبة في عالم اليوم، وتحديثه يعني بالضرورة تحديث العقل وصحوة الفكر.

إنّ الأساليب العصرية في إدارة الدولة الحديثة لم تعد رموزاً غامضة، ولكنها إرادة سياسية واعية، والعبرة دائماً بمدى الرغبة وتوافر الإرادة والإحساس العميق بأهمية ما نريد. ويكفي أن نتذكر أنّ موجات الدمقرطة والتحديث التي شهدها العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية قد أدت إلى انخراط العديد من الدول، بما فيها الدول الأفريقية، في التحديث، حين حزمت أمرها واتخذت قرارها لتحقيق ديموقراطية ناجحة أدت إلى تداول السلطة ودوران النخب، فأين نحن في العالم العربي من تلك الموجات ؟

ولتحقيق هذا يجب على الزعماء أن يتحلّوا بالشجاعة في مواجهة الموقف، وذلك بالاعتراف بضرورة إحداث تغيرات حقيقية عميقة على أنظمة الحكم وعلى السياسات التي كانوا يسيرون عليها، ويعلنون عن التزامهم الأكيد ببرامج إصلاح وتغيير، على أن يباشروا في التنفيذ دون إبطاء إثباتاً لحسن النية.

وفي تقديرنا أنّ الخطوة الأولى في المصالحة مع شعوبنا يجب أن تكون إطلاق سراح جميع سجناء الرأي والضمير الذين كانوا يطالبون بالتغيير وبضمان الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين. إضافة إلى تعديل القوانين، وخاصة قوانين العقوبات والصحافة والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، بحيث تلغى جرائم الرأي والجرائم التي تمس ممارسة الحقوق والحريات الأساسية وحقوق الإنسان المعترف بها في الشرعة الدولية لحقوق الإنسان. ومرتبطاً بهذا كله، إلغاء حالة الطوارئ ومحاكم أمن الدولة اللتان كانتا من أدوات القمع والاستبداد طوال عقود في بعض الأقطار العربية.

باختصار، لا بد من مراجعة شاملة للتشريعات بحيث يضمن للمواطن وهيئات المجتمع المدني وللصحافة والأحزاب السياسية الحق الكامل في مناقشة الأوضاع العامة وتصرفات وسياسات جميع المسؤولين، ولا يكون القانون حامياً للأخطاء والتعسف وسوء الإدارة والفساد، وتؤمن في الوقت ذاته للمواطنين، رجالاً ونساءً، حقوقاً متساوية للمشاركة في الحياة العامة وممارسة الحقوق والحريات الأساسية.

وإلى جانب هذا، ونظراً لسوء التصرف في المال العام في العديد من الأقطار العربية، يجب أن يشمل برنامج الإصلاح اقتراحات محددة تصحح الأوضاع وتضمن المحاسبة الجادة على المخالفات المالية وتؤكد في الوقت ذاته على أنّ دخل الدولة، مهما كان مصدره، هو جزء من المال العام يجب أن يدخل الخزينة العامة، ولا ينفق منه إلا وفقاً للموازنة العامة التي تقرها المجالس النيابية.

وإذا ما تحققت هذه المداخل السياسية للإصلاح يمكن القول إننا نتجه حقاً نحو توطين الحداثة في التربة العربية، ونضمن انخراطنا في توجهات العصر.

(*) – باحث استشاري في « مركز الشرق للبحوث » – دبي